مقدمة:

يُقدم هذا التقرير معلومات حول تداعيات وأثار الحصار الإسرائيلي على نواحي الحياة في قطاع غزة لعام 2017، وسيتضمن أحدث الحقائق، والمعلومات، والبيانات، والإحصاءات المتوفرة حول الحصار الذي فرض على قطاع غزة منذ أكثر من عشر سنوات وحتى اليوم، استنادا إلى ما هو متاح من معلومات ومعطيات بهذا الخصوص كما حصلنا عليها من مصادرها الرسمية.

ويرصد التقرير الذي يغطي الفترة من 2017/1/1 وحتى 2018/1/1 ، حالة معابر قطاع غزة المخصصة لتنقل الأفراد والبضائع، ويقدم إحصائيات إجمالية حول عملها، وعلى الرغم من حالة التفائل التي سادت بين أوساط المواطنيين في تحسن عمل معابر قطاع غزة خاصة بعد تولي حكومة التوافق لإدارتها، إلا أن الفترة التي يغطيها التقرير شهدت تدني في فتح معبر رفح بالنسبة للأعوام السابقة، وتقليص ملحوظ في عدد التجار المسموح لهم بالتنقل عبر حاجز بيت حانون .

ويتناول التقرير استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية داخل القطاع خاصة في ظل تفاقم أزمة الكهرباء لساعات طويلة جداً مما ضاعف من معاناة السكان المدنيين، وقد تسبب تقليص السلطة الفلسطينية للمبلغ الذي تحوله للاحتلال الإسرائيلي من ازدياد الأزمة وانقطاع الكهرباء لساعات أطول، كما واجه قطاع المياه المزيد من التدهور خلال هذه الفترة، وازدادت نسبة تلوث مياه البحر إلى أكثر من 70%، ويستعرض التقرير أحوال النازحين ووضعهم الإنساني السيء في ظل التأخير المتواصل في عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

ويستعرض التقرير الأوضاع الصحية في القطاع، حيث تزايدت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة نقص الأدوية ونفاذها من المستودعات، كما تضاعفت معاناة المرضى الذين لا يوجد لهم علاج داخل القطاع، وارتفعت نسبة الحالات المحولة عبر وزارة الصحة لمستشفيات الخارج عن الأعوام الماضية، وواصلت قوات الإحتلال رفض منح تصاريح للكثير من الحالات المحولة، وازداد عدد التصاريح المرفوعة هذا العام بالنسبة للأعوام الماضية .

كما يسلط التقرير الضوء على أوضاع التعليم في قطاع غزة ، وتأثير الحصار على عملية بناء المدارس الجديدة، وتأثير ذلك على بيئة التعليم في ظل ارتفاع معدل الطلبة في الصفوف المدرسية .

ويتناول التقرير الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، حيث شهد هذا العام ارتفاع في معدلات البطالة ونسب الفقر ، وأثرت الإجراءات التي فرضتها السلطة على القطاع خلال العام على اقتصاد غزة، خاصة ما يتعلق بفرض خصومات مالية على رواتب الموظفين .

ويرصد التقرير معاناة الصيادين الفلسطينين جراء استمرار اعتداءات الإحتلال الإسرائيلي ضدهم، ومواصلة الإحتلال تقليص مسافة الصيد المسموح الصيد فيها .

ويخلص التقرير إلى أن كافة الوقائع والإحصائيات تشير إلى تفاقم الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة خلال عام 2017، وهذا ما يؤكد أن كافة التسهيلات الإسرائيلية المعلن عنها هي تسهيلات مخادعة وغير حقيقية.

أولاً: أثر الحصار على حالة المعابر وحركة التنقل :

ما زال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في حرية التنقل والحركة، بسبب القيود المفروضة على تنقلاتهم وحركاتهم عبر جميع المعابر التي تصل سكان غزة بالعالم الخارجي، فقد فتحت السلطات المصرية معبر رفح البري عام 2017 (21) يوم فقط وأبقته مغلقاً طيلة أيام العام الأخرى، فيما بلغ عدد المسافرين خلال العام (2624) مسافر، وقامت السلطات المصرية بإرجاع ما يقارب (203) مسافر ومنعتهم من السفر، وحسب متابعة المركز فقد شهد عام (2017) أقل أيام فتح لمعبر رفح من قبل السلطات المصرية مقارنة بالأعوام السابقة .

السنة	عدد أيام فتح المعبر
2017	21 يوم
2016	41 يوم
2015	32 يوم
2014	125 يوم
2013	263 يوم
2012	310 يوم
2011	269 يوم
2010	243 يوم
2009	35 يوم

جدول(1) يبين عدد أيام معبر رفح لعام 2017 مقارنة بالأعوام الماضية

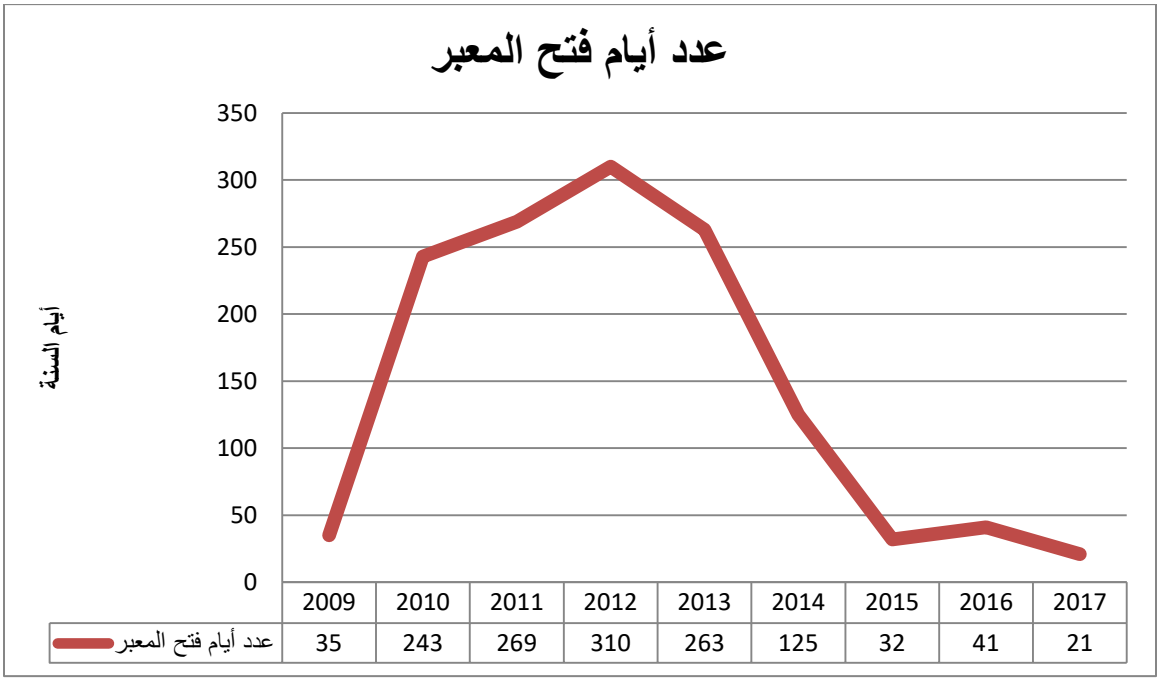

وفي نفس السياق فقد أغلق الإحتلال الإسرائيلي حاجز بيت حانون خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يزيد عن (61) يوم ، ووصل عدد المسافرين إلى أكثر من (10286) مسافر ، وعدد المرجعين إلى (206) مسافر .

وعلى صعيد اخر ما زالت قوات الإحتلال الإسرائيلي تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة للعالم الخارجي، باستثناء بعض السلع التي تسمح بتصديرها إلى الضفة الغربية، كما واصلت فرض قيود مشددة على توريد السلع، وتمنع عدة سلع من الدخول إلى القطاع مثل معدات الاتصال، وأنابيب الحديد، وبعض أنواع البطاريات وغير ذلك من السلع الأخرى .

وقد شهد عام(2017) تقليصاً ملحوظاً في عدد التجار المسموح لهم بالتنقل للخارج عبر حاجز بيت حانون ، وتشير المعطيات إلى أن ما يزيد عن ثلاثة الاف تاجر ورجل أعمال من قطاع غزة ما زالوا ممنوعين من السفر بعد أن قام الجانب الإسرائيلي بسحب تصاريحهم، ويقدر عدد المسموح لهم بالسفر من التجار نحو(500) تاجر فقط .

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تولي السلطة الفلسطينية لإدارة معابر قطاع غزة بعد إتفاق المصالحة الفلسطينية عام 2017 ، إلا أن وضع المعابر لم يتغير البتة، وبقي المواطن الفلسطيني محروم من حرية التنقل والحركة.

ثانياً: أثر الحصار على توليد الكهرباء :

تفاقمت أزمة كهرباء غزة بشكل كبير خلال عام (2017)، وأعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بغزة بتاريخ 16/ إبريل 2017 عن توقف توليد الكهرباء في محطة توليد كهرباء غزة بسبب نفاذ الوقود، وكان جدول الكهرباء المعمول به بأغلب الأيام هو 4 ساعات وصل مقابل 12 ساعة فصل ، مع الاضطرار أحيانا لزيادة ساعات الفصل نتيجة تعطل أي مصدر من مصادر الطاقة المتوفرة.

وتعود الأسباب الحقيقية وراء أزمة انقطاع الكهرباء لساعات طويلة داخل القطاع؛ إلى تقليص كمية الوقود المورد إلى محطة التوليد ما أدى لإطفاء المحطة بالكامل في بعض الأوقات ، وعدم استقرار الخطوط المصرية المغذية للقطاع وتعرضها للتعطل باستمرار حيث بلغت نسبة تشغيلها على مدار العام 40 % .

وما زاد أزمة الكهرباء سوء خلال هذا العام تقليص السلطة الفلسطينية 40 % من المبلغ الذي تحوله لدولة الإحتلال، وعليه فقد قررت "إسرائيل" أن تقلص توريد الكهرباء إلى غزة من 120 ميغاوات إلى 75 ميغاوات .

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة يتزود بالتيار الكهربائي من خلال ثلاث مصادر هي: محطة توليد الكهرباء المحلية، وخطوط التغذية الواصل من الإحتلال الإسرائيلي، والخطوط الواصلة من جمهورية مصر العربية، ولقد تعرضت هذه المصادر للاستهداف المباشر من قبل الإحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الماضية مما أدى إلى عدم انتظام هذه المصادر في توصيل الكهرباء للمواطنين بشكل ثابت .

م	المصدر	القدرة
.1	الخطوط الإسرائيلية	75 ميجاوات
.2	الخطوط المصرية	23 ميجاوات
.3	محطة توليد الكهرباء	50 ميجاوات
إجمالي القدرة المتوفرة للقطاع حاليا		143 ميجاوات

جدول(2) يوضح مصادر الكهرباء المتوفرة حاليا وقدرتها على التغذية

وبلغت حاجة قطاع غزة من الكهرباء لعام 2017 ما يقارب 400 ميجاوات ، وما توفر منها طيلة العام 148 ميجاوات فقط ، وعلى ذلك تكون نسبة العجز في الكهرباء (63%) تقريبا، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة خلال الأشهر القادمة بسبب فصل الشتاء وما يسببه من أعطال وزيادة احتياج .

ثالثاً: أثر الحصار على قطاع الصحة :

شهدت الأوضاع الصحية في قطاع غزة لعام (2017) تدهوراً خطيراً جراء استمرار الحصار المفروض على القطاع منذ سنوات ، وتزايدت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة نقص الأدوية ونفاذها من مستودعات وزارة الصحة ، ووفقاً لمعلومات من مصادر مختلفة فإن عدد الأصناف التي نفذت بشكل كامل من الأدوية أكثر من (184) صنف دوائي، لترتفع نسبة العجز في الأدوية إلى أكثر من (36%) بعد أن بلغت في عام 2015 (30%) ، وقد طال النفاذ أصنافا ضرورية من ضمنها أصناف خاصة بمرضى السرطان وأمراض الدم، والعيون ، والمناعة والأوبئة، والكلى والغسيل الدموي، والقسطرة القلبية ، وغير ذلك من الأصناف المهمة .

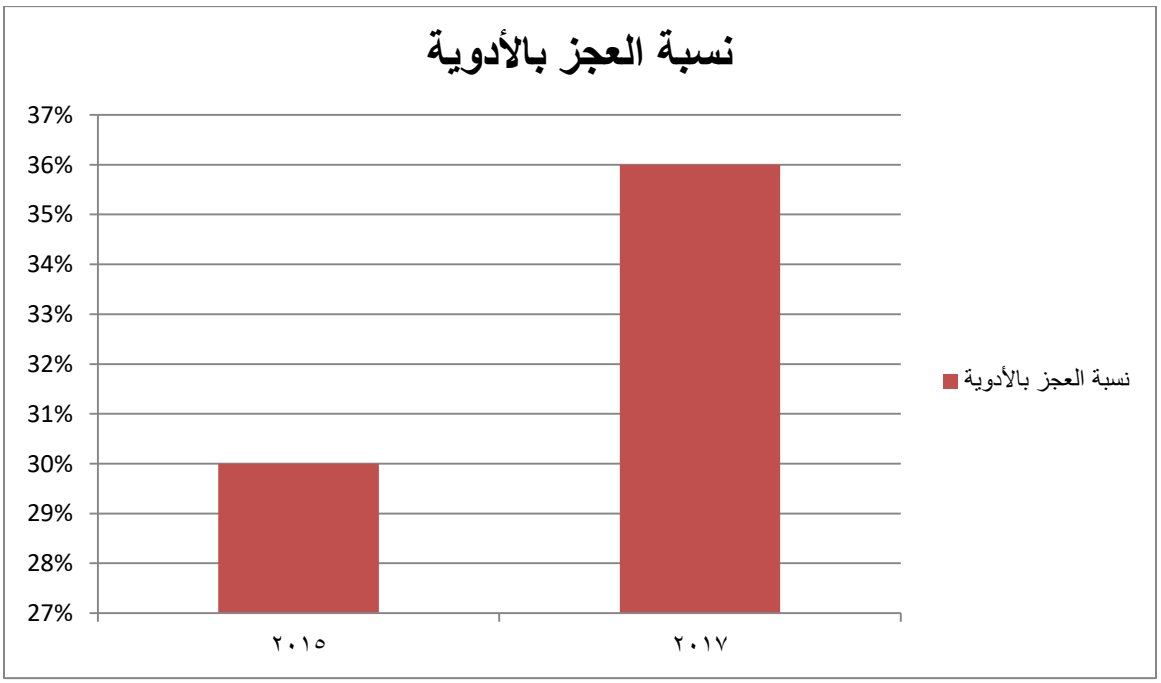

وخلال العام فقد تضاعفت معاناة مرضى القطاع الذين لا تتوفر إمكانية علاجهم في مشافي القطاع ويحتاجون للعلاج بالخارج، وذلك بسبب القيود المشددة التي يفرضها الإحتلال الإسرائيلي على تنقلهم للخارج، وتشير إحصاءات نشرتها وزارة الصحة الفلسطينية بأن الحالات المحولة عبر وزارة الصحة ازدادت عن الأعوام الماضية، فقد كان عدد التحويلات عام 2012 (13.764) تحويلة ، بينما في عام 2016 ارتفع العدد إلى (21.152) تحويلة، وبذلك تكون عدد التحويلات الطبية ارتفعت بنسبة (53.6%) عن الأعوام الماضية.

وقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي رفض منح تصاريح لعدد كبير من المرضى متذرعة بحجج أمنية ، وحسب متابعة مركز حماية لنتائج طلبات تصاريح العلاج للمرضى من قطاع غزة فإنه يلاحظ ارتفاع دائم في عدد التصاريح المرفوضة من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي ، ففي عام 2014 تم رفض (535) طلب ، وفي عام 2015 رفض ما يقارب (1240) طلب ، بينما في عام 2016 رفض ما يزيد عن(1700) طلب ، وفي عام 2017 فقد انخفضت نسبة الموافقة على الطلبات إلى 60 % تقريبا ، وكشفت منظمة الصحة العالمية أن دائرة التنسيق والارتباط الإسرائيلية أخرت حوالي نصف طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة قطاع غزة إلى المستشفيات الإسرائيلية، والتي تم تقديمها في شهر مايو(2017) ، حيث أنه خلال شهر واحد تقدم (2,282) مريض فلسطينيي للسفر عبر معبر إيرز إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وافقت على (47%) من الطلبات، وأخرت ما يزيد عن(50%) بدون أي مبرر معقول.

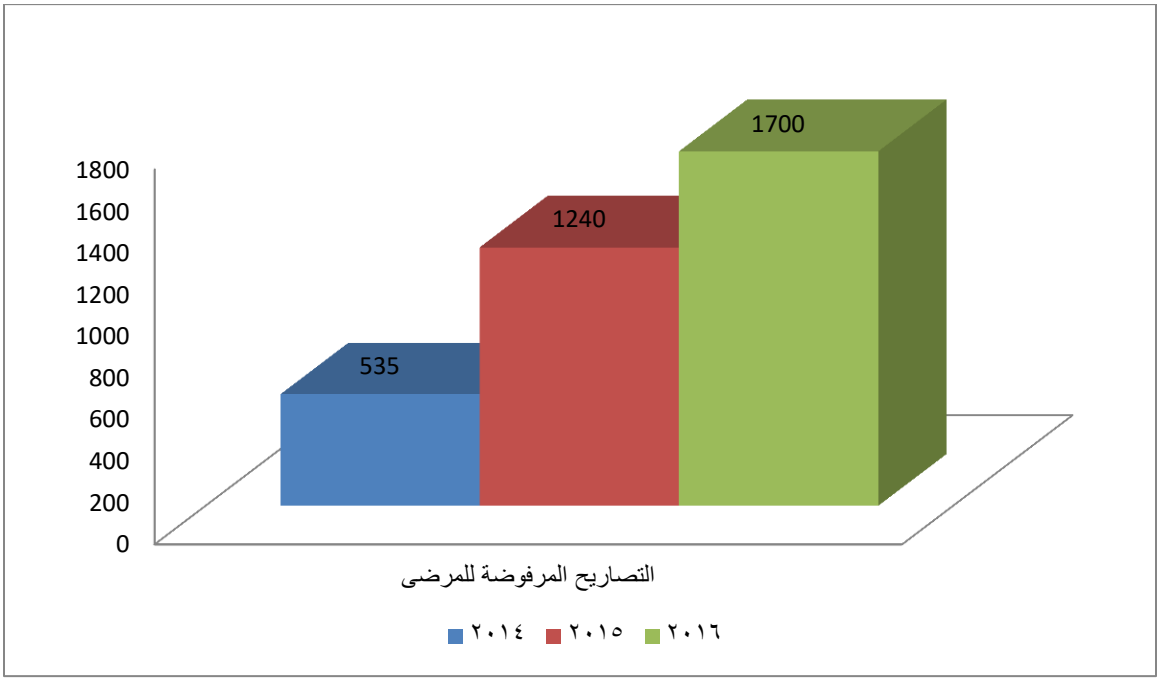

وتجدر الإشارة أن عددا من المرضى المحولين خارج القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير تعرضوا إلى الوفاة بسبب رفض سلطات الإحتلال منحهم تصاريح للمرور عبر حاجز بيت حانون أو بسبب نقص الأدوية.

وعانت مستشفيات قطاع غزة من نقص شديد في الأجهزة والمعدات الطبية، بسبب عدم سماح السلطات الإسرائيلية بتوريدها للقطاع ، ونقص القطع البديلة الازمة لإصلاح الأجهزة المعطلة، ووفقا لبيانات وزارة الصحة فقد بلغ عدد الأجهزة المعطلة في وزارة الصحة (250) جهاز من أصل(6,100)جهاز .

وقد أثر انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة بشكل مباشر على القطاع الصحي، وبسبب الانقطاع فإنه يلزم تشغيل(55) مولد كهربائي موزعة على مرافق وزارة الصحة، وهذا ما يؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من السولار ويؤدي لعجز في المخزون الاحتياطي للوزارة، حيث تحتاج الوزارة شهريا إلى(350.000)لتر سولار لتشغيل المولدات، وتجدر الإشارة أنه في حال انقطاع الكهرباء لساعات طويلة فإن(115) جهاز غسيل كلى،(45)غرفة عمليات جراحية،(113) حضانة للأطفال يكونوا مهددين بالتوقف عن العمل.

رابعاً: **<u>أثر الحصار على العملية التعليمية :</u>**

شهد قطاع التعليم في قطاع غزة خلال عام(2017) العديد من الإشكاليات والصعوبات، التي تركت نتائج سلبية على المسيرة التعليمية في القطاع، فاستمرار أزمة الكهرباء شكلت تحدي حقيقي أمام سير الخدمات التعليمية، فالطلبة يواجهون معاناة حقيقية في عملية مراجعة دروسهم داخل منازلهم بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، ويواجهون كذلك ظروف بيئية صعبة داخل مدارسهم جراء تعذر وصول المياه إلى الخزانات العلوية بالمدارس، وصعوبة توفير المياه المستخدمة للنظافة في دورات المياه.

كما أهدر الحصار المنح الدراسية للآلاف من طلبة القطاع، والذين يزيد عددهم عن(7) ألاف طالب وطالبة ، ما زالوا عالقين في غزة ينتظروا فتح معبر رفح ليتمكنوا من السفر لمواصلة مسيرتهم التعليمية ، وقد حرم الحصار أبناء قطاع غزة من المشاركة في المؤتمرات العلمية التي عُقدت اقليمياً ودولياً.

وقد عرقل الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة العديد من المشاريع التطويرية في القطاع التعليمي، وأخَر وأعاق اعادة بناء المدارس التي تم استهدافها خلال عدوان (2014)، حيث دمر الإحتلال الإسرائيلي (855) مرفق تعليمي بتكلفة تقديرية ($40,511,261) أي حوالي (41) مليون دولار، كان من ضمنها تدمير (327) مدرسة .

وأدى الحصار المفروض على غزة إلى حرمان المئات من التعليم بسبب عدم قدرة ذوي الطلبة على توفير احتياجاتهم الدراسية ، وهذا ما يمثل انتهاك خطير لمبادئ حقوق الإنسان ،حيث نصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن " لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجاناً "

وتجدر الإشارة إلى أن حاجة وزارة التربية والتعليم للمدارس في قطاع غزة وفق الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم لعام (2017-2021) (121) مدرسة جديدة ، لن تتمكن الوزارة إنشائها في حال استمر الحصار على القطاع، وهذا ما سيؤدي إلى حصول كارثة في المسيرة التعليمية خلال الأعوام القادمة ،ومن المتوقع في حال عدم بناء مدارس جديدة أن تزداد نسبة الكثافة الصفية، وبالتالي يصبح نظام التعليم في المدارس يعمل على نظام الثلاث فترات بدلاً من الفترتين، وهذا ما سيسبب كارثة حقيقية في المسيرة التعليمية داخل قطاع غزة .

خامساً: أثر الحصار على مياه الشرب ومياه الصرف الصحي :

تواجه المياه في قطاع غزة تدهوراً كبيراً جراء الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع ،ويعاني القطاع من عجز وتلوث كبير في المياه نتيجة لاستنزاف الخزان الجوفي الذي لم يعد صالحًا للشرب، فعلى صعيد العجز فإن قطاع غزة يعتمد على الخزان الجوفي الساحلي الذي لا تزيد قدرته السنوية عن(60) مليون متر مكعب، في حين أنه يتم استخراج سنويا ما يقارب من(200) مليون متر مكعب من الخزان للاستخدامات المختلفة، وبذلك تكون نسبة العجز المائي الخاصة بالخزان الجوفي لعام 2017 ما يقارب(150) مليون متر مكعب ، وتبلغ نسبة تلوث المياه الجوفية في القطاع ما يقارب (97 %) وهذا ما أكدت عليه تقارير دولية بوقت سابق، وحسب سلطة المياه الفلسطينية فإن(90%) من مياه أبار الشرب الموجودة في غزة لا تتوافق نوعية مياهها مع المياه الدولية ، وتحتوي المياه الجوفية في قطاع غزة على معدلات مرتفعة من الكلوريدات (الملوحة) حيث وصلت نسبة الملوحة في المياه الجوفية إلى أكثر من(1500) ميلغرام في اللتر الواحد وفي بعض المناطق داخل مدينة غزة مثل حي (الجلاء) فقد وصلت النسبة إلى ما يزيد عن(2500)ميلغرام ، وهي نسبة مرتفعة جداً بالنسبة لمعيار منظمة الصحة العالمية والتي أوصت بأن لا يزيد عنصر الكلوراید في المياه عن(250)ميلغرام في اللتر الواحد.

وتتزايد بفعل الحصار أزمة حصول المواطن على المياه ، حيث يصل عدد أبار المياه في قطاع غزة إلى حوالي (282) بئر مياه تستخدم لتزويد المواطن بالمياه ، ويتم استخراج ما يقارب(250.000)متر مكعب يوميا ، وتعتمد أغلبية هذه الآبار على التيار الكهربائي لضخ المياه للمواطنين ، وبسبب انقطاع الكهرباء لساعات طويلة فإن كفاءة شبكة استخراج المياه تصل إلى(60%) فقط ، وبسبب أزمة الكهرباء فإن المواطن يحصل على أقل من(80) لتر يوميا من المياه ، وهي أقل من الحد الأدنى التي أوصت به منظمة الصحة العالمية وهو(150) لتر للفرد يوميا .

وكذلك فإن قطاع غزة يعاني بسبب الحصار وانقطاع الكهرباء من معالجة المياه العادمة أو مياه الصرف الصحي ، حيث ينتج القطاع سنويا ما يقارب(50)مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي ، وتعمل 5 محطات داخل القطاع لمعالجة المياه العادمة جميعها تعمل بواسطة الكهرباء وتقل كفاءتها بشكل كبير جدا في حال انقطاع التيار الكهربائي، وتستقبل هذه المحطات يوميا(150)ألف متر مكعب من المياه العادمة ، وتقوم 4 محطات بضخ المياه العادمة إلى شاطئ بحر غزة، بينما تقوم مضخة بيت لاهيا بضخ ما يقارب 35) ألف متر مكعب وبتم تصريفها إلى أحواض عشوائية، وذلك بسبب منع الإحتلال الإسرائيلي إنشاء خط تصريف لهذه المحطة إلى البحر وذلك بهدف حماية شواطئه من التلوث الذي قد يصله لقرب هذه المحطة من حدود قطاع غزة الشمالية ، ويتسبب ذلك بانتشار رائحة كريهة جدا داخل المنطقة ، ومن الممكن أن تقل تلك الرائحة بنسبة(60%)عند عمل محطة الكهرباء لوقت كامل .

وبسبب أزمة الكهرباء التي يعاني منها قطاع غزة فيتم تصريف أكثر من(110) متر مكعب من مياه الصرف الصحي إلى شاطئ بحر غزة دون معالجة ، مما دفع سلطة جودة البيئة بالقطاع للإعلان بشهر يوليو /2017 أن(73%)من شاطئ البحر ملوث وغير صالح للسباحة فيه ، والجدير بالإشارة إلى أن نسبة تلوث مياه البحر ترتفع في كل عام ، ففي عام 2013 كانت نسبة التلوث (20%) وازدادت النسبة حتى وصلت

إلى(73%،) ومن المتوقع في حال استمرار الأزمة ازدياد نسبة التلوث لتصل إلى(90%)وبالتالي يتحول بحر غزة إلى مستنقع للمياه العادمة، ويفقد المواطنين متنفسهم الوحيد .

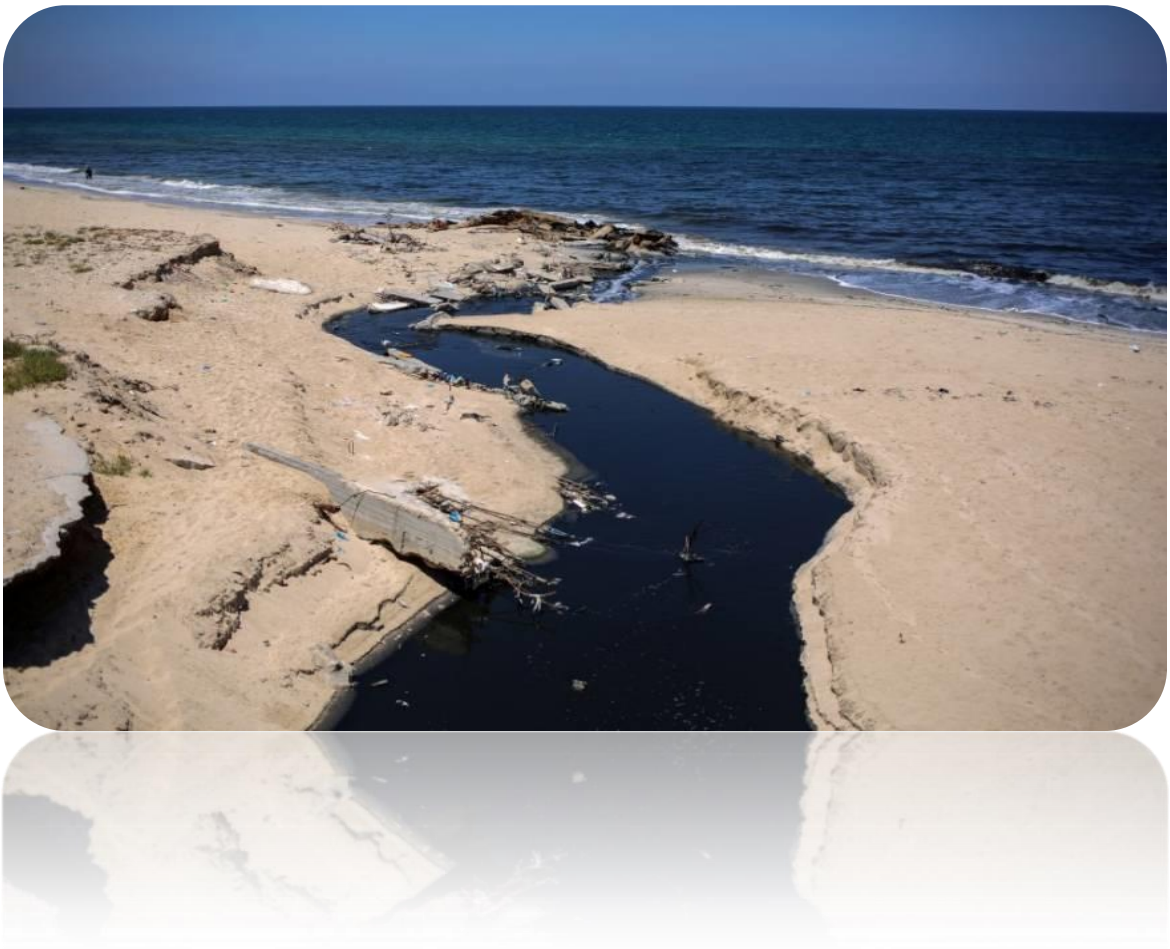

سادساً:أثر الحصار على عملية إعادة إعمار قطاع غزة :

أثر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على قضية إعادة إعمار القطاع بعد عدوان عام 2014، والذي بلغت خسائره حسب التقارير (2326) مليون دولار ، وبلغت المنشأت المدمرة كلياً وجزئياً حوالي (1800) وحدة، بينما بلغت أعداد الوحدات السكنية المدمرة بشكل كلي(11000) وحدة سكنية، وبشكل جزئي (162503) وحدة سكنية ، ونتيجة لعدوان 2014 فقد نزح أكثر من (485,000) ساكن في وقت النزاع، وتراجع هذا العدد تدريجيا إلى أن وصل ما يقارب (65,000) لا زال الكثير منهم نازح حتى اليوم.

وبسبب القيود الإسرائيلية على إدخال مواد البناء فقد تأخرت عملية إعادة إعمار غزة ، وانعكس ذلك على صعيد إعادة إعمار الوحدات السكينة التي تم استهدافها خلال عدوان 2014 ، و حسب البيانات التي تلقيناها من وزارة الأشغال العامة والإسكان فقد تم إعادة بناء(5528) وحدة سكنية من أصل(11000) دمرت بشكل كلي ، وما زالت (1126) وحدة سكنية في مرحلة البناء ، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية التي لم يتوفر التمويل اللازم لبنائها ما يقارب(3672) وحدة سكنية، وعلى ذلك تكون نسبة المنح المتوفرة لإعادة إعمار ما تم هدمه كليا (66.62%) وتكون نسبة العجز (33.38 %).

المحافظة	أعداد الوحدات السكنية المهدمة كليا	عدد الوحدات التي تم إعمارها	عدد الوحدات الجاري إعمارها	عدد الوحدات التي يتوفر لها تمويل ولم تبدأ عملية اعمارها	عدد الوحدات التي لا يتوفر لها تمويل
محافظة الشمال	2865	1327	241	289	1008
محافظة غزة	3486	1859	326	105	1196
محافظة الوسطى	1743	855	278	100	510
محافظة خانيونس	1910	1025	161	120	604
محافظة رفح	996	462	120	60	354
الإجمالي	11.000	5528	1126	674	3672

أما ما يتعلق بالأضرار الجزئية للوحدات السكنية فقد تم إعادة بناء (100124) وحدة سكنية، ومتبقي (62379) وحدة سكانية من إجمالي (162503) وحدة سكانية تم تضررها خلال عدوان 2014، وكانت نسبة الإنجاز في إعادة إعمار ما تم هدمه بشكل جزئي من الوحدات السكانية ما يقارب (61.61 %).

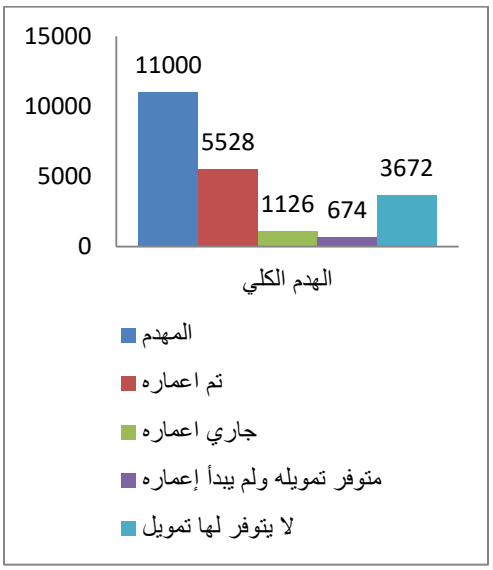

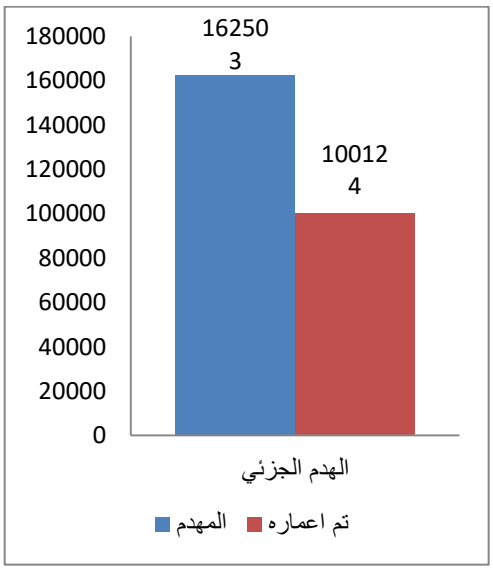

وحسب متابعة المركز فإن عملية إعادة الإعمار رغم سيرها بشكل بطئ، إلا انها كانت بعام 2017 أفضل من الأعوام السابقة، وتعود أسباب بطئ عملية إعادة الإعمار إلى عوامل كثيرة ، أهمها التمويل وعدم تنفيذ الممولين لتعهداتهم ،حيث تعهدت الدول والمنظمات المشاركة في مؤتمر القاهرة (51 دولة وهيئة دولية) بتوفير مبلغ 5.4 مليار دولار لتمويل برنامج إعادة إعمار غزة، خصص نصفها فقط لإعادة الإعمار بنحو 2.7 مليار دولار، وعليه فإن التعهدات الدولية لم تغط تكاليف برنامج إعادة الإعمار والتي قدرت 8.5 مليار دولار، أي نحو 3 مليار دولار أقل من تكاليف برنامج إعادة الإعمار ودعم الموازنة خلال الفترة (2017-2014)، وهو ما يتناقض مع الخطة ومع واقع الخسائر والتدمير، إذ أن المبلغ الذي تعهدت به الدول في المؤتمر لا يكفي لإعادة إعمار المنازل المدمرة والبنى التحتية بكل أنواعها، و لم يتم أصلا الوفاء بجزء كبير

من المبالغ التي خصصت لإعادة الإعمار، و لم يتم تسديد سوى 51% من هذا المبلغ، وكذلك فإن إغلاق المعابر والحصار المفروض على القطاع له دور كبير في بطئ عملية إعادة الإعمار مما يزيد من معاناة المواطنيين النازحين .

سابعاً: أثر الحصار على الصيد :

واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال عام(2017) فرض حصاره البحري على قطاع غزة، واستمرت معاناة الصيادين الفلسطينين جراء استمرار اعتداءات الإحتلال الإسرائيلي ضدهم، والتي تمثلت في إطلاق النار عليهم بشكل شبه يومي، ومصادرة قوارب الصيد واحتجازها، وملاحقتهم داخل البحر واعتقالاهم.

وقد واصلت قوات الإحتلال الإسرائيلي خلال عام 2017 تقليص مسافة الصيد المسموح لصيادي القطاع الصيد فيها لمسافة(6) أميال بحرية فقط، وفي بعض الأحيان إلى مسافة (3) أميال، وسمحت للصيادين خلال شهر أكتوبر الوصول إلى مسافة(9) أميال في المنطقة الواقعة من وادي غزة وحتى المسموح به جنوبا، ولمدة ستة أسابيع فقط، بينما استمرت المسافة من وادي غزة حتى الحدود الشمالية 6 أميال فقط ، ويشار إلى أن المساحة المسموح بها الصيد حسب اتفاقية أوسلو هي 20 ميلا، وبهذا تتنافى تقليص المسافة مع اتفاقية أوسلو، والمادة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تنص على أن " لجميع الشعوب سعيا وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة "

ويعمل في مهنة الصيد البحري في قطاع غزة حسب نقابة الصيادين (3700) صياد ، يعيلون قرابة 50 ألف فرد في قطاع غزة ويعملون على طول 40 كم من سواحله ، ويعانوا بشكل يومي نتيجة للحصار الإسرائيلي ، وأصبحت لقمة عيشهم مغموسة بالقلق والذعر نتيجة ملاحقتهم يوميا من قبل سلاح البحرية الإسرائيلية، ونتيجة نقص كمية الصيد من 4000 طن بالأعوام السابقة، إلى ما يقارب 1800 طن خلال عام 2017، ونتيجة لهذه الظروف الصعبة بفعل الحصار والاعتداءات الإسرائيلية فقد اتجه الكثير من الصيادين للعمل بالمهن الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإحتلال تحظر إدخال مادة الفيبر جلاس ومستلزماتها والتي يستخدمها الصيادون في إصلاح مركباتهم، مما أدى إلى عدم تمكن الصيادون من الإبحار والعمل في حال تعطلت مركباتهم ، وتحظر كذلك إدخال المواتير الخاصة بالمركبات، وكوابل السلك الخاصة بالمراكب الكبيرة ، كما تقيد من نسبة تصدير الأسماك للخارج، فخلال عام 2017 لم تزد نسبة تصدير الأسماك في الشهر الواحد عن (1) طن فقط .

ثامناً: **أثر الحصار على الاقتصاد ونسبة الفقر والبطالة:**

أثر الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل كارثي على اقتصاد قطاع غزة، وطالت أثار الحصار معظم القطاعات الاقتصادية، ونتج عنه ازدياد في نسبة الفقر والبطالة، وقد شهد عام 2017 مزيدا من القيود الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير اقتصاد القطاع والتي كان من أبرزها فرض قيود مشددة على المعابر التجارية وحركة التجار وإدخال البضائع .

وقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية في القطاع إلى ارتفاع نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر، وحسب التقرير الذي أصدره البنك الدولي في سبتمبر(2016) فإن نسبة الفقر في قطاع غزة بلغت (60%)،وقد ارتفعت النسبة خلال عام(2017) لتصل إلى ما يقارب(65 %) ، وتشير الإحصاءات التي حصل عليها المركز أن(70838)أسرة في قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر المدقع، و تتلقى (72099) اسرة معونات مالية بشكل شهري من وزارة التنمية الاجتماعية، وأكثر من مليون شخص يتلقوا مساعدات من الأونروا والمؤسسات الإغاثية .

وشهد عام (2017) ارتفاعاً في معدلات البطالة، وحسب المركز الفلسطيني للإحصاء فقد وصل عدد العاطلين عن العمل هذا العام إلى (243.8) ألف عاطل عن العمل ، مثلوا (46.6) من إجمالي العاطلين الفلسطينين، حيث بلغت النسبة عام 2013 (31%)، وبلغت عام 2016(34.2 %) وحسب متابعة المركز فإن نسبة البطالة في عام 2017 هي النسبة الأعلى منذ تسعة عشر عاما في القطاع وتزداد النسبة تصاعديا في كل عام .

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الفلسطينية قد ساهمت خلال عام (2017) في تردي الأوضاع الاقتصادية داخل القطاع وذلك من خلال إجراءاتها التعسفية وغير القانونية بحق الموظفين والتي تمثلت في فرض خصومات مالية على رواتبهم تتراوح ما بين (30 -50 %) الأمر الذي نتج عنه تداعيات خطيرة على اقتصاد غزة ، ودورة رأس المال بالقطاع .

حصار غزة وفق أحكام القانون الدولي :

من وجهة نظر القانون الدولي ، فالحصار لا يكون مشروعا إلا في الحدود التي يفرضها القانون الدولي ، وهي حالتي الحصار الاقتصادي المنصوص عليه في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، وحالة الحصار العسكري المنصوص عليه في المادة 42 من نفس الميثاق ، في إطار العقوبات المطبقة من طرف مجلس الأمن ، شريطة الإخلال بالأمن والسلم الدوليين .

ويُشكل حصار قطاع غزة من قبل الإحتلال الإسرائيلي نموذجا لانتهاك إسرائيل لواجبتها كدولة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والبرتوكول الإضافي الأول لعام 1977 المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية ، فمن واجب دولة الإحتلال حسب الاتفاقيات أن تعمل على تزويد السكان بالمؤونة الغذائية الضرورية والإمدادات الطبية، وفي حال نقصها فيجب العمل على ضمان وصول عمليات الإغاثة لمصلحة السكان المدنيين المحتاجين إليها ، كما أنه يجب على دولة الإحتلال أن تضمن شروط الصحة العامة وضمان سير المنشأت الطبية .

كما جسد الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة شكلا من أشكال العقاب الجماعي المحظور في القانون الدولي، حيث نصت المادة 33 من إتفاقية جنيف الرابعة على أنه" تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب" كما نص البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 في المادة 54 على حظر تجويع السكان المدنيين بوصفه أحد أساليب الحرب .

وتمارس دولة الإحتلال الإسرائيلي من خلال حصارها لقطاع غزة جريمة إبادة جماعية ، بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها القطاع بفعل الحصار ، ومن شأن هذه الظروف أن تؤدي إلى الإهلاك الفعلي لمواطني القطاع، كما أنها موجهة إلى جماعة محددة تشكل جزءا من الشعب الفلسطيني.

الخلاصة :

من الواضح وحسب الإحصائيات والوقائع التي تم ذكرها في هذا التقرير أن أوضاع قطاع غزة تتجه إلى الأسوأ، وأن استمرار الحصار بهذا الشكل وتفاقم أثاره جعل من قطاع غزة منطقة معزولة عن العالم، وادى لتدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين بشكل غير مسبوع، وشل العديد من القطاعات والمجالات داخل القطاع، وأثر بشكل كبير على حقوق الإنسان .

وإزاء ذلك فإن مركز حماية لحقوق الإنسان يجدد مطالبته بوقف سياسة الحصار بحق قطاع غزة، ويدعو لما يلي :

1- يدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على الإحتلال الإسرائيلي لإجباره على إنهاء حصار قطاع غزة بشكل عاجل، ومعالجة أثار ذلك الحصار، وإلزام الإحتلال باحترام الاتفاقيات والقوانين الدولية.
2- يدعو السلطات المصرية وكل من له علاقة بأزمة معبر رفح الحدودي إلى فتحه بشكل عاجل، وإنهاء مأساة الألاف من أصحاب الحالات الإنسانية الذين هم بحاجة ماسة للسفر .
3- يدعو السلطة الفلسطينية إلى وقف الإجراءات العقابية المتخذة بحق قطاع غزة، وعدم ربط هذه القضية بأي مسألة سياسية .
4- يطالب حكومة التوافق الوطني بالقيام بمسؤوليتها داخل القطاع ، والعمل على تطوير قطاعاته، والبدء فعليا في توحيد النظام الإداري بين شقي الوطن، ومعالجة جميع الأزمات التي يعاني منها القطاع وبشكل فوري .
5- يدعو أطراف الإقسام الفلسطيني إلى إنهائه، ووضع حد له، واستعادة الوحدة والعمل على تحسين حياة المواطنيين، وتجنيبهم التجاذبات السياسية .
6- يطالب المركز جميع الأطراف بالعمل من أجل تفادي وقوع كارثة إنسانية في قطاع غزة ، والعمل بشكل عاجل على حل أزمة الكهرباء .